

# الأموال الساخنة: قنبلة موقوتة في نعش الاقتصاد المصري



الاثنين 16 سبتمبر 2024 10:31 م

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بمصر منذ سنوات، أصبحت الأموال الساخنة إحدى الأدوات المالية التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي المصري للحفاظ على توازن مؤقت في أسواق المال ومع ذلك، يرى الخبراء الاقتصاديون أن هذه الأموال تمثل قبلة موقوتة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، بدلاً من تقديم حلول مستدامة.

الأموال الساخنة هي تلك الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق بسرعة إلى السوق المحلية، غالباً بهدف تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال الاستثمار في أدوات الدين العام مثل السندات وأذون الخزانة. هذه الأموال تخرج بالسرعة نفسها التي دخلت بها، ما يجعلها غير مستقرة وخطيرة على أي اقتصاد يعتمد عليها بشكل مفرط، مثل الاقتصاد المصري.

ما هي الأموال الساخنة؟

الأموال الساخنة هي استثمارات تتميز بأنها قصيرة الأجل، وغالباً ما تدخل السوق بغرض الاستفادة من فروق الفوائد أو الأرباح السريعة في أسواق المال وأسواق الدين. تتدفق هذه الأموال إلى الأسواق التي توفر عوائد مرتفعة نسبياً، لكنها تنسحب بسرعة عند أول علامة على تدهور اقتصادي أو مخاطر سياسية.

في مصر، يعتمد البنك المركزي على هذه الأموال لتغطية العجز في ميزان المدفوعات وتوفير السيولة من العملات الأجنبية، خصوصاً في ظل تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتزايد الديون الخارجية. بينما يمكن أن تسهم الأموال الساخنة في توفير تدفق نقدي مؤقت، إلا أن الاعتماد المفرط عليها يحمل في طياته مخاطر كبيرة، إذ يمكن أن يؤدي إلى انهيار سريع في حالة انسحابها المفاجئ.

تأثير الأموال الساخنة على الاقتصاد المصري

تدخل الأموال الساخنة السوق المصرية عادةً من خلال شراء أذون الخزانة والسندات الحكومية التي تقدم فائدة مرتفعة مقارنة بالأسواق العالمية. وعلى الرغم من أن هذه الأموال تساعد في سد فجوات الميزانية وتوفير سيولة قصيرة الأجل، إلا أنها تأتي بتكلفة عالية على المدى البعيد.

أحد أبرز التأثيرات السلبية للأموال الساخنة هو أنها تزيد من اعتماد الاقتصاد المصري على التمويل الخارجي، ما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات العالمية. فإذا ارتفعت أسعار الفائدة في الأسواق العالمية، أو ظهرت مخاطر اقتصادية أو سياسية داخل مصر، فإن هذه الأموال تخرج بشكل مفاجئ، ما يؤدي إلى هبوط سريع في الاحتياطيات النقدية وانخفاض قيمة الجنيه المصري.

فعلى سبيل المثال، في بداية العام 2022 ومع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، انسحبت ما يقارب 20 مليار دولار من الأموال الساخنة من السوق المصرية، ما أدى إلى زيادة الضغوط على الجنيه المصري ودفعه إلى التراجع الحاد مقابل الدولار الأمريكي. إن الاعتماد على الأموال الساخنة كأداة لتمويل عجز الموازنة أو للحفاظ على استقرار العملة يمثل استراتيجية محفوفة بالمخاطر. فمن جهة، يسعى البنك المركزي المصري إلى جذب هذه الأموال عبر تقديم معدلات فائدة مرتفعة لجذب المستثمرين الأجانب، لكن ذلك يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة من خلال زيادة خدمة الدين.

من جهة أخرى، هذه الاستثمارات لا تساهم في التنمية الحقيقية أو في خلق فرص عمل مستدامة، لأنها تركز فقط على الأسواق المالية وأدوات الدين، وليس على القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي الفعلي. بذلك، تبقى الأموال الساخنة مجرد حلول مؤقتة لا تستطيع معالجة الأزمات الاقتصادية الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري.

مخاطر الانسحاب المفاجئ للأموال الساخنة

إحدى المخاطر الرئيسية المرتبطة بالأموال الساخنة هي إمكانية انسحابها بشكل مفاجئ، مما يسبب اضطراباً كبيراً في الاقتصاد. عندما يشعر المستثمرون بالخطر أو يلاحظون تغيرات في العوامل الاقتصادية أو السياسية، يتخذون قرارات فورية بسحب استثماراتهم. وهذا يؤدي إلى نقص حاد في السيولة وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي، ما يعمق من أزمة العملة.

حدث هذا السيناريو في مصر في أكثر من مناسبة، حيث شهدت البلاد هروباً جماعياً لرأس المال الأجنبي في فترات الأزمات. مع زيادة معدلات التضخم وارتفاع الدين الخارجي، قد تتسبب أي أزمة اقتصادية أو سياسية مستقبلية في انسحاب أموال ضخمة من السوق المصرية، ما سيؤدي إلى كارثة اقتصادية جديدة.

للدخول من الاعتماد على الأموال الساخنة، يجب على الحكومة المصرية تبني سياسات اقتصادية أكثر استدامة. من أبرز هذه السياسات هو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تركز على القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والبنية التحتية. هذه الاستثمارات ليست فقط أكثر استقراراً، بل تساهم أيضاً في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

كما ينبغي على الحكومة تبني سياسات إصلاحية حقيقية تعزز مناخ الأعمال وتقلل من الفساد والبيروقراطية. تحسين بيئة الاستثمار في مصر سيجعلها وجهة أكثر جاذبية للاستثمارات الطويلة الأجل التي تساهم في بناء اقتصاد قوي ومستقر.

على المستوى المالي، يجب على الحكومة تطوير أدوات مالية مبتكرة لجذب الاستثمار الداخلي والخارجي بعيداً عن الاعتماد المفرط على الدين الخارجي أو الأموال الساخنة. كما ينبغي التركيز على تقليل الدين العام، وزيادة إنتاجية الاقتصاد، وتحقيق تنمية اقتصادية قائمة على أسس مستدامة.

ختاماً: الأموال الساخنة تمثل حلاً مؤقتاً للاقتصاد المصري، لكنها تشكل في الوقت نفسه تهديداً حقيقياً لاستقرار الاقتصاد على المدى الطويل. الاعتماد المفرط على هذه الأموال يعكس ضعف هيكلية في الاقتصاد المصري، ويجعل البلاد عرضة للصدمات الاقتصادية العالمية. ولذلك، يجب على الحكومة المصرية البحث عن بدائل أكثر استدامة من خلال إصلاحات اقتصادية هيكلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعزز من النمو الاقتصادي وتقلل من المخاطر المحتملة.